

Distr.: General
4 December 2009
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه تقريراً عن أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة
فييت نام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ (انظر المرفق).
وقد أعدت الوثيقة تحت مسؤوليتي، بعد إجراء مشاورات مع الأعضاء الآخرين في
مجلس الأمن.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) لي لونغ مينه
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة
تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة فييت نام (تشرين الأول/
أكتوبر ٢٠٠٩)

خلال فترة رئاسة فييت نام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، نظر مجلس الأمن في برنامج عمل مكثف، واتخذ إجراءات بشأن التطورات في تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، والسودان، وغرب أفريقيا، وأفغانستان، والعراق، والكويت، والشرق الأوسط، ولبنان، وتيمور - ليشتي، وكوسوفو، وهاييتي. واعتمد المجلس تقريره السنوي إلى الجمعية العامة الذي يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

وخلال تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، عقد مجلس الأمن ١٦ جلسة، منها ١٥ جلسة علنية، بما في ذلك نقاش مفتوح بشأن المرأة والسلام والأمن ونقاش آخر بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. كما عقد المجلس جلسة خاصة في إطار البند المعنون "إحاطة يقدمها رئيس محكمة العدل الدولية". وعلاوة على ذلك، أجرى المجلس مشاورات بكامل هيئته في ١١ مناسبة. واعتمد المجلس خمسة قرارات وثلاثة بيانات رئاسية، وأصدر ستة بيانات للصحافة.

وترأس نائب رئيس وزراء ووزير خارجية فييت نام، فام غيا خييم، النقاش المفتوح بشأن المرأة والسلام والأمن في ٥ تشرين الأول/أكتوبر. وفي هذا الاجتماع، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩).

أفريقيا

تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية

في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، استمع المجلس في جلسة رسمية إلى إحاطة قدمها إدمون مولي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بناء على تقرير الأمين العام (S/2009/535). وفي المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته والتي أعقبت ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن ترحيبهم بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ في تشاد، وأحاطوا علما بالالتزام الذي أبدته حكومة تشاد بتنفيذ الاتفاق. ودعوا الجماعات المسلحة إلى إلقاء السلاح وشجعوا أصحاب المصلحة في تشاد على مواصلة تعزيز زخم المصالحة بعد توقيع اتفاق السلام في طرابلس في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩. ومع ذلك، ظل أعضاء المجلس قلقين بشأن الوضع الأمني

المائع والتحديات الإنسانية في شرق تشاد وشمال جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن استمرار التوتر في العلاقات بين تشاد والسودان. كما شجعوا جهود الوساطة التي تبذلها دول المنطقة لتسوية الخلافات بين تشاد والسودان. وأعرب أعضاء المجلس، في دعمهم القوي للبعثة في تنفيذ ولايتها وفقا للقرار ١٨٦١ (٢٠٠٩)، عن كبير تقديرهم للمساهمات التي تقدمها المفوضة الأمنية المتكاملة من أجل تحسين الحالة الإنسانية بدعم من البعثة. كما دعوا البلدان المساهمة بقوات والجهات المانحة لتقديم الموارد اللازمة للتعجيل بالنشر الكامل للبعثة.

كوت ديفوار

في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، عقد المجلس مشاورات مغلقة بشأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على أساس التقرير المرحلي الثاني والعشرين للأمين العام (S/2009/495). وعقب إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام، تشوي يونغ جين، حث أعضاء المجلس جميع الأطراف في كوت ديفوار على توحيد جهودها من أجل إنجاز المهام المتبقية في إطار التحضير للانتخابات الرئاسية المقررة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وإلى حل خلافاتها عن طريق الحوار بروح المصالحة. وإذ يكرر الأعضاء تأكيد دعمهم الكامل لعملية واغادوغو السياسية ويعربون عن الرأي القائل بأولوية إجراء انتخابات حرة ونزيهة ومفتوحة، لاحظوا أن تحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية في كوت ديفوار يتوقف أيضا على تسوية متوازنة وشاملة لكثير من التحديات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى العابرة للحدود. وأحاطوا علما باهتمام بملاحظة الأمين العام أن النجاح في إجراء الانتخابات في كوت ديفوار من شأنه أن يوفر أساسا لوضع استراتيجية لخروج عملية الأمم المتحدة، وأن فريق الأمم المتحدة القطري سيتشاور بشكل وثيق مع حكومة كوت ديفوار وغيرها من الشركاء المعنيين بشأن الترتيبات اللازمة لمشاركة الأمم المتحدة في المستقبل بعد الانتخابات. وأعربوا عن تأييدهم للدور الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والميسر، الرئيس بليز كومباوري رئيس بور كينا فاسو، والمجتمع الدولي في مساعدة كوت ديفوار في إحراز مزيد من التقدم في عمليتي تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، وخلال مشاورات للمجلس بكامل هيئته، قدم رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار إلى أعضاء المجلس التقرير النهائي لفريق الخبراء الوارد في الوثيقة S/2009/521. وبعد ذلك بيومين، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٩٣ (٢٠٠٩)، الذي قرر فيه أن يجدد حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ الجزاءات المفروضة بموجب القرارين ١٥٧٢ (٢٠٠٤) و ١٦٤٣ (٢٠٠٥) وأن يمدد ولاية فريق الخبراء لفترة سنة أخرى.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، استمع المجلس في جلسة رسمية إلى إحاطة قدمها آلان دوس، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بناء على تقرير الأمين العام (S/2009/472). وتلت الإحاطة مشاورات مغلقة أحاط خلالها أعضاء المجلس علما ببعض التقدم المشجع المحرز في تنفيذ اتفاقات ٢٣ آذار/مارس، وتحسن العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ودعموا وشجعوا الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى وشريكه في تيسير هذه الجهود، التي يضطلع بها من أجل تسهيل التقارب بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وتعزيز الاستقرار على المدى الطويل في منطقة البحيرات الكبرى. ومع ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، والآثار الخطيرة الناجمة عن العمليات العسكرية على المدنيين منذ بداية عام ٢٠٠٩، وفي الوقت نفسه سلطوا الضوء على التحديات المواجهة في عملية تحقيق الاستقرار في الجزء الشرقي من البلد، ولا سيما فيما يخص إعادة دمج الجماعات المسلحة الكونغولية في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكرر أعضاء المجلس تأكيد دعمهم لبعثة الأمم المتحدة في تنفيذ ولايتها وفقا للقرار ١٨٥٦ (٢٠٠٨)، ولا سيما في حماية المدنيين. كما شدد أعضاء المجلس على أهمية التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب على الجرائم وسوء السلوك داخل القوات المسلحة، وشددوا على ضرورة أن يكون الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لألوية القوات المسلحة مشروطا بامتثالها للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما شجع أعضاء المجلس التعاون الوثيق والتنسيق بين بعثة الأمم المتحدة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تمكين مؤسسات الدولة وتسوية مسألة الجماعات المسلحة.

الصومال

في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، استمع المجلس، في جلسة علنية، إلى إحاطتين قدمهما وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، لين باسكو، ومدير عملية الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، كريغ بويد، بشأن التطورات الرئيسية في الصومال وآفاق المضي قدما في خطوات تدريجية نحو التحول إلى بعثة محتملة للأمم المتحدة لحفظ السلام هناك من بعثة الاتحاد الأفريقي الحالية، على أساس تقرير الأمين العام (S/2009/503). وأيد أعضاء المجلس بقوة العمل الذي قامت به مؤخرا بعثة الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية الانتقالية في مواجهة التحديات الأمنية القصوى، وأعربوا عن تعازيهم لوحدة البعثة هناك

عن الحسائر في الأرواح التي تكبدتها في هجمات ١٧ أيلول/سبتمبر، ودعوا لانتخاذ موقف حازم في التعامل مع "المفسدين". وأثنى كثير من أعضاء المجلس على أوغندا وبوروندي لما قدمته من مساهمات في القوات، ودعوا تلك الدول التي تعهدت بإرسال قوات إضافية وموارد مالية لتنفيذ التزاماتها.

السودان

في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٩١ (٢٠٠٩)، الذي قرر بموجبه تمديد ولاية فريق الخبراء بشأن فرض جزاءات على السودان حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، استمع المجلس، خلال مشاورات مغلقة، إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام للسودان، أشرف جهانجير قاضي، عن التقرير الأخير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في السودان (S/2009/545). ولا يزال أعضاء المجلس يشعرون بالقلق إزاء العنف بين القبائل في جنوب السودان، والتأخير في تنفيذ المعايير الأساسية لاتفاق السلام الشامل. وأدانوا الهجمات التي يرتكبها جيش الرب للمقاومة ضد المدنيين في السودان وفي المنطقة دون الإقليمية. ومن منظور إيجابي، أثنى أعضاء المجلس على التزام الشركاء في إطار اتفاق السلام الشامل بالتقيد بقرار محكمة التحكيم بشأن حالة أبيي فضلاً عن استعدادهم لتسوية الخلافات القائمة في إعداد مشروع قانون لإجراء استفتاء عام ٢٠١١. ودعوا كذلك شركاء اتفاق السلام الشامل لضمان بيئة مستقرة تفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية وناجحة في عام ٢٠١٠. وإذ أعربوا عن تقديرهم الكبير لجهود بعثة الأمم المتحدة، أكدوا من جديد دعمهم القوي للبعثة في تنفيذ ولايتها، لا سيما في مجال حماية المدنيين وتقديم المساعدة الانتخابية لحكومة السودان وذلك بهدف تسهيل عملية تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

السلام والأمن في أفريقيا

في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، عقد المجلس مناقشة عرض خلالها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، آلان لوروا، تقرير الأمين العام بشأن تقديم الدعم لعمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي التي تأذن بها الأمم المتحدة (S/2009/470). وشارك رئيس فريق الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، رومانو برودي، في الاجتماع وألقى كلمة في المجلس. وفي نهاية الجلسة، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2009/26) كرر فيه، في جملة أمور، التأكيد على الدور الرئيسي لمجلس الأمن في صون السلام والأمن الدوليين؛ وأكد على

مسؤولية المنظمات الإقليمية في تأمين الموارد البشرية والمالية واللوجستية وغيرها لمنظمتها بعدة طرق منها مساهمات أعضائها والدعم من الجهات المانحة؛ وأثنى على الدعم المقدم من المانحين إلى هيكل السلام والأمن للاتحاد الأفريقي؛ وأحاط علما بتقييم الخيارات المتاحة لتمويل عمليات حفظ السلام للاتحاد الأفريقي التي يأذن بها مجلس الأمن الواردة في تقرير الأمين العام؛ وأعرب عن عزمه على إبقاء جميع الخيارات قيد النظر في إطار القواعد والإجراءات المعمول بها في الأمم المتحدة؛ وأيد تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لا سيما بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن؛ ورحب باعتزام الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي تشكيل قوة عمل مشتركة بشأن السلام والأمن لإعادة النظر في القضايا الاستراتيجية والتنفيذية الآتية وطويلة الأجل.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، استمع المجلس، خلال مشاورات غير رسمية، إلى إحاطة من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، هيليا منقريوس، عن زيارته الأخيرة إلى غينيا والمنطقة دون الإقليمية. وأيد أعضاء المجلس الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الأمم المتحدة ومجموعة الاتصال الدولية لغينيا والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بغية استعادة السلام والاستقرار والعدالة في غينيا، وأثنوا على جهود الوساطة التي يبذلها الرئيس بليز كومباوري رئيس بوركينا فاسو بصفته المبعوث الخاص لرئيس الجماعة الاقتصادية. وحثوا سلطات الأمر الواقع في غينيا على تنفيذ تعهدهم كاملا بالتعاون مع الأمم المتحدة في إجراء تحقيقاتها المستقلة. وطالبوا أيضا الأطراف في غينيا بممارسة أقصى قدر من ضبط النفس، والامتثال للنظام الدستوري وسيادة القانون، ومنح الأولوية القصوى لسلامة وأمن المدنيين الغينيين، مما يساعد على منع المزيد من التدهور في الوضع ويهيئ ظروف مواتية للتخطيط للانتخابات التشريعية وإجرائها.

وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2009/27) أدان فيه، في جملة أمور، أعمال العنف التي وقعت في كوناكري في ٢٨ أيلول/سبتمبر، ورحب ببيان مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي يدعم قرار الأمين العام بإنشاء لجنة تحقيق دولية للتحقيق في أحداث ٢٨ أيلول/سبتمبر، ودعا لتنظيم الانتخابات في موعدها المقرر في عام ٢٠١٠.

الأمريكتان

هايتي

في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أعرب أعضاء المجلس في بيان للصحافة عن عميق أساهم وصدمتهم من حادث تحطم طائرة الأمم المتحدة التابعة لبعثة الأمم المتحدة، لتحقيق الاستقرار في هايتي التي كان قد تردد أنها تحطمت في هايتي وعلى متنها عشرة من الركاب لم ينج منهم أحد. وأعربوا عن خالص تعاطفهم وتعازيهم لأسر الضحايا الذين فقدوا حياتهم في هذا الحادث.

وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٩٢ (٢٠٠٩) الذي قرر بموجبه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وأيد التوصية التي تقدم بها الأمين العام في تقريره الأخير (S/2009/439) للحفاظ على المستويات الحالية الإجمالية لقوة البعثة حتى تسمح الزيادة الكبيرة المخطط لها لقدرة الشرطة الوطنية الهايتية بإعادة تقييم الحالة، بينما تقوم بتعديل تكوين القوة لتلبي على نحو أفضل الاحتياجات الراهنة على أرض الواقع. وأكد المجلس مجدداً دعوته البعثة إلى دعم العملية السياسية الجارية، وتشجيع حوار سياسي ومصالحة وطنية شاملين وتقديم المساعدة اللوجستية والأمنية للانتخابات القادمة في ٢٠١٠. كما دعا المجلس الدول الأعضاء، بما في ذلك دول الجوار والدول الإقليمية، إلى تعزيز مشاركتها حكومة هايتي في التصدي للالتجار بالأشخاص، ولا سيما الأطفال، عبر الحدود، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والأنشطة غير القانونية الأخرى.

آسيا

أفغانستان

في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، قرر المجلس، باتخاذ بالإجماع القرار ١٨٩٠ (٢٠٠٩)، تمديد التفويض لقوة المساعدة الأمنية الدولية في أفغانستان لمدة ١٢ شهراً بعد ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ودعا المجلس الدول الأعضاء إلى المساهمة بالأفراد والمعدات والموارد الأخرى من أجل تمكين قوة المساعدة الأمنية الدولية من مواجهة تحديات الأمن والمساعدات، وشدد على أهمية تعزيز قطاع الأمن الأفغاني في توفير الأمن والمساعدة على ضمان سيادة القانون في جميع أنحاء البلاد.

وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، وفي أعقاب الهجوم الذي وقع في كابول في اليوم نفسه الذي تسبب في مقتل موظفين تابعين للأمم المتحدة، نظر مجلس الأمن في المسألة في

مشاورات عقدها المجلس بكامل هيئته. واستمع المجلس إلى إحاطة من مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام عن الحادث، وأصدر، بعد المشاورات، بياناً للصحافة يدين الهجوم ويكرر التأكيد على دعم أعضاء المجلس لدور الأمم المتحدة في هذا البلد.

وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أطلع الأمين العام المجلس، خلال مشاورات عاجلة للمجلس بكامل هيئته، بشأن الوضع الأمني في أفغانستان، لا سيما في أعقاب الهجوم الإرهابي في كابول الذي استهدف الأمم المتحدة. وطلب إلى أعضاء المجلس تأييد اتخاذ مزيد من التدابير لحماية موظفي الأمم المتحدة في هذا السياق. ولاحظ أن ٢٧ موظفاً من موظفي الأمم المتحدة المدنيين، باستثناء قوات حفظ السلام، قتلوا في أعمال العنف حتى الآن في عام ٢٠٠٩، وكان أكثر من نصفهم في أفغانستان وباكستان. وفي أعقاب المشاورات، عقد المجلس جلسة لاعتماد بيان رئاسي (S/PRST/2009/28)، أعرب فيه الأعضاء عن تأييدهم للتدابير التي اتخذها الأمين العام لضمان أمن الموظفين، وأشاد بعزم الأمم المتحدة على ألا يردعها الهجوم عن القيام بالمهام المنوطة بها.

العراق/الكويت

في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، وبعد مشاورات غير رسمية في أعقاب إحاطة قدمها المنسق الرفيع المستوى للأمين العام لمسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى وإعادة الممتلكات الكويتية، غينادي تاراسوف، أصدر المجلس بياناً للصحافة أعرب فيه أعضاؤه عن تأييدهم لاقتراح الأمين العام الداعي إلى فترة لبناء الثقة والتعاون، ولاحظ النية الإيجابية لدى كل من العراق والكويت لحل هذه المسائل، ووافق على تمويل استمرار أنشطة المنسق الرفيع المستوى لفترة أخرى مدتها ثمانية أشهر. كما دعوا العراق والكويت إلى مضاعفة جهودهما في الأشهر المقبلة لتحقيق تقدم ملموس ومهم في البحث عن المفقودين والممتلكات، والتي من شأنها زيادة تعزيز العلاقات الودية القائمة بين العراق والكويت.

تيمور - ليشتي

في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، عقد المجلس جلسة لمناقشة تقرير الأمين العام الأخير الذي يغطي أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (S/2009/504). وشدد الممثل الخاص للأمين العام في تيمور - ليشتي، أتول كهاري، في الإحاطة التي قدمها إلى المجلس، على أن استقرار الحالة الأمنية في تيمور - ليشتي خلال الفترة قيد الاستعراض كان مشجعاً وهاماً في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلد، وأنه يلزم استمرار تقديم المساعدة من المجتمع الدولي لضمان الاستقرار على المدى الطويل لتيمور - ليشتي. وأسهب

نائب رئيس وزراء تيمور - ليشتي، خوسي لويس غوتيريس، في كلمته أمام المجلس، في بيان التقدم المؤسسي الذي حققه البلد، وشدد على الحاجة إلى الاستثمار في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لضمان السلام والاستقرار المستدامين. ورحب معظم المتكلمين بالتطورات الإيجابية في تيمور - ليشتي، لا سيما الإجراءات السلمية للانتخابات المحلية، وإغلاق مخيمات المشردين داخليا، وتولي المسؤولية الأمنية بصورة تدريجية من قبل الشرطة الوطنية بالاشتراك مع البعثة، والتدابير التي اتخذتها الحكومة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء البلد.

الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، خلال مشاورات عاجلة أجراها المجلس بكامل هيئته، تم تبادل وجهات النظر في المجلس بناء على طلب أحد الأعضاء بشأن عقد جلسة عاجلة لمناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة بشأن النزاع في غزة، برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون (المشار إليه باسم "تقرير غولدستون") (انظر S/2009/586). وبعد مشاورات مكثفة، قرر المجلس أن يعقد مناقشة مفتوحة حول الشرق الأوسط في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر بدلا من ٢١ تشرين الأول/أكتوبر كما كان مقررا سابقا.

وفي المناقشة المفتوحة المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، استمع المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، الذي قال إن الجهود السياسية لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي قد تواصلت، ولكن لم يكن هناك أي تقدم ملموس على أرض الواقع. وأكد على دعم الأمين العام لعمل لجنة تقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، ودعوته إلى إجراء تحقيقات وطنية ذات مصداقية في إدارة النزاع، دون إبطاء، وهو ما رددته عدد من الوفود التي تكلمت في المجلس بعد الإحاطة. وتكلم في المجلس وزير خارجية السلطة الفلسطينية والممثل الدائم لإسرائيل و ٢٧ متكلمًا آخرين. ودعا كثير من المتكلمين إلى وضع حد لجميع أعمال العنف وإلى الامتنال الصارم للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلا عن سلامة وأمن جميع المدنيين والمنشآت الدبلوماسية ومنشآت الأمم المتحدة وموظفيها. وحثوا جميع الأطراف المعنية على الوفاء بالتزاماتهما المتبادلة بموجب خارطة الطريق ومرجعية مؤتمر مدريد ومبادرة السلام العربية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما يسهم في التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع الإسرائيلي/الفلسطينية والعربية/الإسرائيلية، وتحقيق سلام عادل وشامل ودائم بصورة نهائية في الشرق الأوسط. وأعرب عدد من المشاركين عن قلقهم إزاء النتائج الواردة في تقرير غولدستون والحاجة الماسة إلى معالجة الحالة الإنسانية الخطيرة

المستمرة في قطاع غزة، بما في ذلك الحاجة للبدء في عملية إعادة الاعمار التي طال انتظارها. وبخصوص لبنان، كرر المتكلمون دعمهم لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وأعربوا عن أملهم في أن يتم قريبا تعيين حكومة لبنانية.

لبنان

في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، استمع المجلس، خلال مشاورات مغلقة، إلى إحاطة من المبعوث الخاص للأمين العام، تيري رود لارسن، عن التقرير نصف السنوي العاشر للأمين العام بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2009/542). ودعا أعضاء المجلس جميع الأطراف المعنية في لبنان إلى التمسك باتفاق الدوحة وتجاوز المصالح الطائفية واستئناف الحوار الوطني. وأشاروا كذلك إلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين لبنان والجمهورية العربية السورية. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحوادث الأمنية الأخيرة في جنوب لبنان، ودعوا إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) على جميع الجبهات ذات الصلة، مما يؤدي في النهاية إلى اضطلاع الحكومة اللبنانية والقوات المسلحة للبنان بالمسؤولية الأمنية الكاملة والفعالة والوحيدة على كامل الأراضي اللبنانية. كما حثوا الأطراف المعنية على اتخاذ خطوات عملية بالتعاون مع اليونيفيل لتحقيق في أعمال العنف وتسوية الخلافات العالقة بالطرق السلمية وتجنب أي عمل من شأنه زعزعة استقرار الوضع على أرض الواقع. كما كرروا تأكيد دعمهم للتنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة الداعية إلى استعادة الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية للبنان.

أوروبا

كوسوفو

في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، عقد المجلس، بناء على طلب أحد الأعضاء، مشاورات عاجلة للمجلس بكامل هيئته. واستمع المجلس، في المناقشة التي تلت ذلك، إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام، لامبرتو زانيري، عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والتطورات ذات الصلة في الفترة من ١ حزيران/يونيه و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ووجهت الدعوة إلى وزير خارجية صربيا، فوك جيريميتش، واسكندر حسيني من كوسوفو للمشاركة في الاجتماع. ورحب أعضاء المجلس، في مداخلاتهم، بإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة وتعاونها مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، فضلا عن إعادة توظيف ضباط الشرطة من أصول عرقية صربية. كما دعا أعضاء المجلس إلى تحسين الظروف المفضية

إلى عودة المزيد من الأشخاص المشردين. وشددوا على استمرار صلاحية القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وأقروا بأن بعثة الأمم المتحدة قد أجرت تعديلا على دورها وفقا للواقع الميداني.

مسائل عامة

المرأة والسلام والأمن

في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، عقد المجلس برئاسة نائب رئيس وزراء ووزير خارجية فييت نام، فام جيا خييم، جلسة مناقشة مفتوحة بشأن البند المعنون "المرأة والسلام والأمن"، تركزت على الاستجابة لاحتياجات النساء والفتيات في حالات ما بعد الصراع من أجل استدامة السلام والأمن على أساس ورقة مفاهيمية قدمها في وقت سابق الممثل الدائم لفييت نام (S/2009/490)، وكان معروضا على المجلس أيضا التقرير الأخير للأمين العام بشأن هذه المسألة (S/2009/465).

وخاطبت نائبة الأمين العام، أشا روز ميجيرو، والمستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، راشيل كوري ماينجا، والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، إينيس ألبردي، وأكثر من ٥٠ مشاركا آخرين، مؤكدين على الحاجة إلى تعزيز حماية ومشاركة المرأة أثناء النزاعات وبعدها، وكذلك إدماج تمكين المرأة في جهود التنمية الأوسع نطاقا في البلدان الخارجة من النزاع. واعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩) الذي صاغته فييت نام وشارك في تقديمه ٢١ بلدا. وحث المجلس في القرار هيئات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني لضمان مراعاة تمكين المرأة أثناء التقييم والتخطيط والتمويل لمرحلة ما بعد النزاع، واتخاذ الإجراءات لتحسين مشاركة المرأة في جميع مراحل عمليات السلام، وبخاصة في حل النزاعات وبناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع. كما طلب المجلس من الأمين العام أن يقدم في غضون ستة أشهر مجموعة من المؤشرات، للنظر فيها، لمتابعة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وتقديم تقرير في غضون ١٢ شهرا عن معالجة مسألة مشاركة المرأة وإدراجها في بناء السلام والتخطيط في أعقاب النزاع.

التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية

ردا على الهجومين اللذين وقعا في كابول في ٨ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، والهجوم الذي حدث في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر في مدينة بيشين الحدودية في جمهورية إيران الإسلامية، وسلسلة الهجمات الإرهابية التي وقعت في بغداد يوم ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر المجلس على الفور بيانات صحفية أدان فيها بشدة تلك الأعمال الإرهابية، مكررا تأكيد تصميمه على مكافحة جميع أشكال الإرهاب، وفقا للقانون الدولي

وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتقديم مرتكبي هذه الهجمات الإرهابية ومنظميها ومموليها ورعاها إلى العدالة، والدعوة إلى التعاون الدولي لتحقيق هذه الغاية.

مسائل أخرى

محكمة العدل الدولية

في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، عقد المجلس جلسة خاصة مع رئيس محكمة العدل الدولية، القاضي هيساشي أوادا، تم خلالها التأكيد على دور المحكمة بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة ومساهماتها الهامة في تطوير القانون الدولي وتطبيقه، لا سيما في مجال التسوية السلمية للتراعات الدولية.

التقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة

في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، استمع أعضاء المجلس، في جلسة علنية، وبعد ملاحظات تمهيدية من الرئيس، إلى عرض قدمه الممثل الدائم لأوغندا التي ترأست المجلس في تموز/يوليه ٢٠٠٩، وأسندت إليه مهمة صياغة الجزء التمهيدي للتقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة. ثم اعتمد المجلس تقريره السنوي إلى الجمعية العامة الذي يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ (A/64/2).